تحليل 310
مارس 2023

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies
ORSAM

سياسة إدارة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأمريكية-العراقية لعالم ما بعد الحرب في أوكرانيا

واثق السعدون

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2023 © ORSAM

ISBN: 978-625-8175-42-4

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

تاريخ النشر: 28 مارس 2023

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنو ان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

وفقًا للفقرة الثانية من المادة 5 من اللائحة الخاصة بإجراءات ومبادئ تطبيق Banderole ، فإن استخدام Banderole لهذا المنشور ليس إلزاميًا.

تحليل
310
مارس 2023

سياسة إدارة بايدن تجاه العراق: تأهيل العلاقات الأمريكية-العراقية لعالم ما بعد الحرب في أوكرانيا

عن المؤلف

واثق السعدون

مدير الدراسات العربية في مركز أورسام منذ 2020. خبير دراسات العراق في مركز أورسام منذ 2015. حاصل على درجة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية. حاصل على الماجستير في التاريخ العسكري الحديث. عمل عضواً للهيئة التدريسية وباحث أول في مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل في الفترة 2003-2018. قام بتدريس مادة "تاريخ العلاقات الدولية" في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل. حصل على زمالة بحثية من معهد التعليم العالي الدولي في نيويورك في العام 2015. نشر له أكثر من 30 بحث في المجلات العلمية المحكّمة, إضافة إلى نشر عشرات المقالات في العديد من المجلات والصحف والمواقع الالكترونية في مجالات الاستراتيجيات الأمنية والبعد الأمني في العلاقات الدولية وشؤون العراق. السعدون له من المؤلفات 4 كتب، وهو محلل سياسي معتمد في قناة التلفزيون التركي الرسمي TRT وفي وكالة أنباء الاناضول.

المحتويات

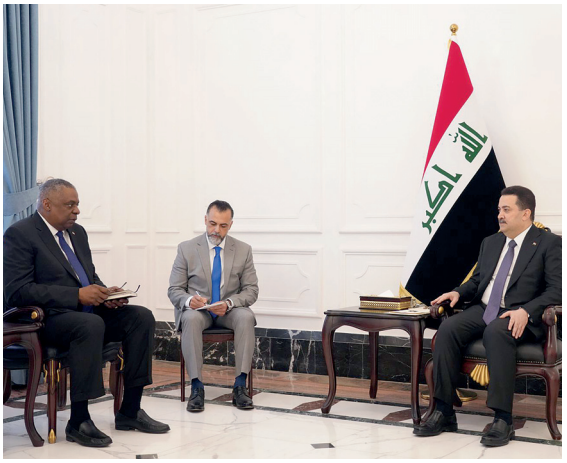

03 مقدمة

05 محددات سياسة بايدن تجاه العراق: بين تركة ترامب وإرث أوباما

07 فرضيات لتأطير سياسة بايدن تجاه العراق

10 الإطار النظري لمعالم سياسة بايدن تجاه العراق

12 موقع العراق في عالم ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية

14 ماذا تبقى من النفوذ الأمريكي في العراق؟

17 حكومة "الإطار التنسيقي" تجيد التعامل مع الأمريكان لحد الآن

20 خاتمة

مقدمة

يلاحظ المراقبين للسياسة الأمريكية تجاه العراق في عهد إدارة الرئيس جو بايدن، بأن هنالك ديناميات جديدة في طبيعة العلاقة بين البلدين، بخاصة بعد استلام السفيرة الأمريكية الجديدة في بغداد ألينا رومانوسكي منصبها في حزيران/ يونيو 2022. تلك السفيرة التي قدمت للعراق بعد عقود من إنخراطها في شؤون الشرق الأوسط، من خلال عملها في دوائر المخابرات ومكافحة الإرهاب والدفاع والخارجية الأمريكية*. السفيرة رومانوسكي تقود حالياً نشاط دبلوماسي أمريكي في بغداد ملفت للنظر. فمنذ تشكيل الحكومة العراقية الحالية في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 ولغاية الان, التقت رومانوسكي مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني 10 مرات، فضلًا عن عشرات الاجتماعات مع معظم وزراء هذه الحكومة، بضمنهم الوزراء الأمنيين، والتصريحات التي تصدر من الطرفين بعد كل اجتماع تسوده الإيجابية والتفاؤل حول مستقبل العلاقات الأمريكية-العراقية، بالرغم من أن الحكومة العراقية الحالية "عملياً" هي حكومة تحالف "الإطار التنسيقي الشيعي"، المكون من قوى سياسية توصف بانها قريبة من إيران. بالطبع هنالك وزراء في هذه الحكومة من القوى السياسية الكردية والسنية، التي توافقت مع قوى الإطار التنسيقي لتشكيل هذه الحكومة، ضمن إطار تحالف أوسع، أطلق عليه تسمية تحالف "إدارة الدولة"، لإضفاء طابع التنوع في التشكيلة الوزارية من جهة، ومن جهة أخرى لتطبيق مبدأ "المحاصصة"، الذي أعتمد لتشكيل جميع الحكومات السابقة في العراق منذ 2003، ولكن عملية صنع القرار بقت بيد تحالف الإطار التنسيقي.

يحدث هذا التحول وهذا الاندفاع في زخم الدبلوماسية الأمريكية في بغداد، وهذه "المظاهر" الإيجابية في مسار العلاقات الأمريكية-العراقية، بعدما كان من الصعب على البعثات الدبلوماسية الأمريكية التواجد والعمل في بغداد، خلال عهد السفير الأمريكي السابق ماثيو تولر، مما اضطرهم في أواخر العام 2020 إلى نقل الجزء الأكبر والأهم من كادر السفارة الأمريكية إلى العمل

* السفيرة رومانوسكي تنتمي لعائلة أمريكية مهاجرة، أب بولندي وأم كندية، حاصلة على شهادة الماجستير من جامعة شيكاغو، كذلك درست في جامعة تل أبيب في إسرائيل. التحقت رومانوسكي بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA منذ كانت طالبة في جامعة شيكاغو، خلال عملها في CIA قضت رومانوسكي سنوات كمديرة لفرع الوكالة في إسرائيل. كذلك عملت رومانوسكي كمديرة لمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الإستراتيجية NESA في جامعة الدفاع الوطني NDU التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، ثم عملت كنائب لمساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. في عام 2017 أصبحت رومانوسكي نائبة المنسق الرئيس لمكافحة الإرهاب في الخارجية الأمريكية. خلال كلمتها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي, في الجلسة التي عقدت في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 للمصادقة على تعيينها سفيرة للولايات المتحدة في الكويت، ذكرت رومانوسكي بأنها "أمضت 40 عامًا من الخدمة في الحكومة الأمريكية، نصفها تقريبًا كمسؤول تنفيذي كبير يركز على شؤون الشرق الأوسط، في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". للمزيد ينظر النص الكامل لكلمة رومانوسكي أمام مجلس الشيوخ الأمريكي: Statement of Alina L. Romanowski Nominee to be U.S. Ambassador to the State of Kuwait, Senate Committee on Foreign Relations, October 31, 2019, <https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/103119_RomanowskiTestimony.pdf>

من القنصلية الأمريكية في أربيل شمال العراق، بسبب تزايد التهديدات الأمنية على حياة العاملين في السفارة الأمريكية، نتيجة الهجمات الصاروخية المستمرة على محيط مبنى السفارة، التي شنتها فصائل مسلحة مدعومة من إيران، ضمن إطار حملة مسلحة-سياسية مناهضة للوجود والمصالح الأمريكية في العراق، أطلقتها الأطراف السياسية-المسلحة العراقية المدعومة من إيران، بعد مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، بضربة جوية أمريكية قرب مطار بغداد في 3 كانون الثاني/ يناير 2020.

بل أن الملفت للنظر أن هذا الانفتاح الإيجابي في العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق، يحدث في عهد السفيرة رومانوسكي، التي يعرف عنها تبنيها لمواقف متشدد تجاه إيران وسياساتها في المنطقة. حيث سبق وأن ألقت رومانوسكي خطاباً "حازماً" أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، في الجلسة التي عقدت في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، للمصادقة على تعيينها سفيرة للولايات المتحدة في الكويت (آخر منصب لها قبل أن تصبح سفيرة الولايات المتحدة في العراق)، وقد تضمن خطاب رومانوسكي آنذاك المقطع الآتي:« زرعت إيران من خلال وكلائها العنف ضد حلفاء الولايات المتحدة والمصالح الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه...تعمل إيران على زعزعة استقرار المنطقة بأكملها، من خلال دعمها للحوثيين في اليمن ونظام بشار الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان".

كيف نفهم هذا التحول في طبيعة العلاقات الأمريكية-العراقية؟ وما هي الفرضيات والأطر النظرية التي تساعدنا على تفسير هذا التحول؟ وماهي المعالم الرئيسة لسياسة بايدن تجاه الشأن العراقي؟

محددات سياسة بايدن تجاه العراق: بين تركة ترامب وإرث أوباما

الرئيس السابق أوباما والرئيس الحالي بايدن خلال حفل تنصيب الرئيس ترامب في العاصمة واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2017.

المحدد الرئيس الثابت للسياسات الأمريكية، في أي مكان وزمان، وفي أي قضية دولية، يتمثل بالحفاظ على المصالح الأمريكية وحمايتها. فضلاً عن هذا المحدد الرئيس، فأن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن قد وصلت إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير 2021, وهي تحت تأثير محددين مهمين فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق, الأول هو تركة سلف بايدن (الرئيس دونالد ترامب) في الساحة العراقية, والثاني ميراث سياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما تجاه المسألة العراقية, وبخاصة ان بايدن كان على رأس صانعي تلك السياسات, بوصفه كان نائباً لأوباما خلال فترتي رئاسته 2009-2017. بعد شباط/ فبراير 2022 أضيف محدد ثالث, وهو تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية, وانعكاساتها على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعامة, والعراق بخاصة.

عندما غادر ترامب البيت الأبيض, كان هنالك ثلاثة مشاهد مهمة في بانوراما العلاقات الأمريكية العراقية, المشهد الأول هو تفاعلات الضربة الجوية الأمريكية قرب مطار بغداد في 3 كانون الثاني/ يناير 2020, التي أدت إلى مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد الشعبي. تلك الضربة صعدت المواجهات الأمنية والسياسية في الساحة العراقية, بين الولايات المتحدة من جهة, وإيران والأطراف المسلحة-السياسية العراقية المتحالفة معها من جهة أخرى.

أبرز محطات تلك المواجهات في العام 2020, هي تصويت البرلمان العراقي في 5 كانون الثاني/ يناير على إلزام الحكومة العراقية بالعمل على انهاء الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي العراقية. وفي الجانب العسكري كان الأخطر هو القصف الصاروخي الإيراني في 8 كانون الثاني/ يناير لقاعدة "عين الأسد" الأمريكية في الأنبار، وقاعدة أمريكية أخرى في أربيل، فضلاً عن قيام فصائل مسلحة عراقية مدعومة من إيران في 11 آذار/ مارس بقصف معسكر "التاجي" الذي تتواجد فيه بعض القوات الأمريكية. رد الأمريكان على ذلك الهجوم في 13 آذار/ مارس بقصف جوي لبعض مقرات ومستودعات تلك الفصائل في مناطق متفرقة من وسط العراق.

في تلك الأوقات توقع معظم المراقبين للأوضاع العراقية بتصعيد المواجهات بين الولايات المتحدة وإيران وأذرعها في العراق، فقد وصل الأمر آنذاك إلى درجة

خطيرة، أصبح من الصعب فيها على الهيئات الدبلوماسية الأمريكية ممارسة عملها في بغداد، وانتقل الجزء الأكبر والمهم من موظفيها إلى أربيل في شمال العراق.

ولكن المشهد الثاني في العلاقات الأمريكية العراقية إبان السنة الأخيرة من عهدة ترامب، جاء بصورة غير متسقة مع توقعات التصعيد في المشهد الأول، حيث بدأت القوات الأمريكية منذ 19 آذار/ مارس 2020 بالانسحاب من قواعدها في وسط وغرب العراق، مثل قاعدتي القائم والتاجي، وتسليم تلك القواعد للقوات العراقية، فضلاً عن إعلان الأمريكان خفض عدد قواتها في قاعدة "عين الأسد"، والإبقاء على وجود عسكري محدود في شمال العراق.

أما المشهد الثالث، الذي جاء هو الأخر غير منسجماً مع التوترات الأمنية والسياسية بين الولايات المتحدة والعراق في تلك الفترة، هو عقد جلسة الحوار الاستراتيجي بين البلدين في منتصف حزيران/ يونيو 2020, التي تمت بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من البلدين. في تلك الجلسات تم الحديث عن جوانب عديدة لتنظيم مستقبل العلاقات والتعاون بين البلدين, في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية, كما تضمن ذلك الحوار وعوداً أمريكية كثيرة وكبيرة, بتقديم الدعم للعراق في كافة المجالات.

أما عن تأثيرات إرث سياسات الرئيس الأسبق باراك أوباما تجاه العراق, على مقاربات الرئيس بايدن بخصوص الشأن العراقي, فأننا نتذكر جيداً عندما وصلت إدارة أوباما إلى البيت الأبيض عام 2009, والتي كان بايدن حينها على رأس صانعي سياسات تلك الإدارة, كانت إيران على موعد مع الفرصة التاريخية الثانية التي قدمتها الولايات المتحدة لزيادة نفوذها وتغلغلها في العراق, والتي لا تقل قيمة عن فرصة الإطاحة بنظام صدام حسين, عن طريق الغزو والاحتلال الأمريكي لهذا البلد عام 2003. لم يكن لدى إدارة أوباما أي استراتيجية واضحة تجاه العراق سوى تسريع الانسحاب الأمريكي من هذا البلد, وفقًا لاتفاقية الانسحاب التي وقعها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش (الأبن) مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي عام 2008, بغض النظر عن العواقب والنتائج. كما أن استراتيجية إدارة أوباما في التعامل مع إيران كانت تركز على إبرام اتفاق مع إيران حول ملفها النووي, مهما كان الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة لإيران, حتى ولو كان تعاظم نفوذ إيران وحلفائها في العراق. كان الاحتفال بالإعلان الرسمي عن انسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق في عام 2011 أشبه بالاحتفال الرسمي الأمريكي بتقديم العراق إلى إيران على "طبق ذهبي"، بدلًا من "الطبق الفضي" الذي قدمت فيه الولايات المتحدة العراق لإيران في 2003[1]. في الواقع، خلال السنوات الثمان لإدارة أوباما-بايدن 2009-2017, حققت إيران أكبر نفوذ وتغلغل لها في تاريخها المعاصر في عموم الشرق الأوسط, وليس في العراق فقط.

الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق, الذي أُعلن عنه (رسميًا) عام 2011, بالتأكيد أزال عقبة رئيسية أمام ترسيخ الاختراق الإيراني للعراق. حيث إن الانخراط الكبير للولايات المتحدة في العملية السياسية في العراق قبل ذلك التاريخ, وانتشار القوات الأمريكية في أنحاء ومدن العراق, كان يحدد (إلى حد ما) حركة وأنشطة وأدوار الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة العراقية المدعومة من إيران. تمتعت هذه الجهات بقدر أكبر من حرية الحركة والأدوار بعد عام 2011، وبالتالي عزز ذلك من نفوذ إيران في العراق.

من المعروف ان الرئيس بايدن خلال حملته الانتخابية، وفي الأيام الأولى لرئاسته، قد صدرت منه عدة انتقادات لسياسات سلفه ترامب بخصوص كيفية التعامل مع إيران، وبخصوص سياسة ترامب في العراق. ولكن لم تصدر من بايدن أية انتقادات، أو إعادة تقييم، لنتائج سياسات أوباما تجاه هذه القضايا. وهذا الأمر ينبئنا بأن إدارة بايدن كانت عازمة على إعادة النظر وتغيير المشاهد المرتبكة التي خلفها ترامب في العلاقات الأمريكية-العراقية، وصياغة سياسة جديدة تجاه العراق، تستند على تقييم هذه الإدارة للمصالح الأمريكية في العراق، وعلى التطورات العالمية والإقليمية التي يؤثر بها، ويتأثر بها، الشأن العراقي. وفي الوقت نفسه، يمكننا القول، ان إدارة بايدن ليس لديها تحفظات على الاستلهام، أو الاستنساخ، من تجربة إدارة أوباما الشرق أوسطية/ العراقية، عند صياغة سياساتها تجاه العراق.

[1] هنالك تصريح شهير لوزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل، خلال زيارة رسمية له للولايات المتحدة في عام 2005 حيث قال حينها للصحفيين: "أن الولايات المتحدة قدمت العراق لإيران على طبق من الفضة".

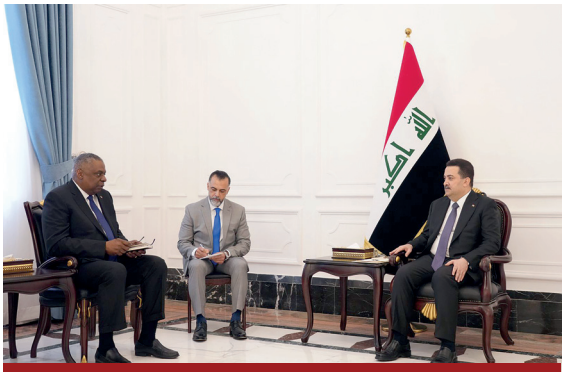

وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن يلتقي رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال زيارته إلى بغداد في آذار/ مارس 2023.

فرضيات لتأطير سياسة بايدن تجاه العراق

هنالك عدة فرضيات مختلفة، يمكن من خلالها استشراف طبيعة العلاقات الأمريكية-العراقية الحالية، واستنتاج مرتكزات سياسة بايدن تجاه الشأن العراقي. تأتي في مقدمتها فرضية أن الولايات المتحدة تحاول أن تتماهى مع الأجواء الإيجابية السائدة حالياً للعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، فمن الواضح هنالك مسارات جديدة للعلاقات بين دول المنطقة، تسعى لخفض التوترات وزيادة فسحة الحوارات والتفاهمات، وصولًا للتعاون، بخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-العربية، والتركية-العربية. الولايات المتحدة من خلال سلوكها السياسي الإيجابي الحالي في العراق، تحاول إظهار نفسها بأنها تشجع تلك التفاهمات والتقاربات في المنطقة، وإنها مستعدة للمساهمة في ترسيخها وانجاحها، برغم أن هنالك شكوك حول "حقيقة" الموقف الأمريكي من المسارات الإيجابية في العلاقات بين دول المنطقة، الكثيرين يرون أن الولايات المتحدة ممتعضة من التفاهمات السعودية-الإيرانية، ومن التقارب التركي-المصري، فليس سراً أن السياسات الأمريكية الشرق أوسطية دائماً ما تستثمر في انقسامات المنطقة. الفرضية الأخرى، أن الولايات المتحدة قد أهملت الشأن العراقي، ولم يعد ضمن أولوياتها، وأن بايدن كان على استعداد تام لإتخاذ قرار بالانسحاب العسكري الشامل من عموم الساحة العراقية (بمعنى الانسحاب العسكري التام من قاعدة عين الأسد ومن القواعد الأمريكية المتبقية في شمال العراق)، على غرار الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وترك العراق لمصيره، تحت ذريعة ضرورة تفرغ الولايات المتحدة لمواجهة الصين وروسيا. وان بايدن أجّل، أو ألغى، اتخاذ مثل هذا القرار، بسبب اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، التي أعادت العراق إلى واجهة الأهمية العالمية والإقليمية، بسبب إمكانات هذا البلد من موارد الطاقة، بحسبان أن تهديدات أمن الطاقة العالمي كانت من أخطر تداعيات الحرب في أوكرانيا. ومن جهة أخرى ازدادت أهمية العراق بالنسبة للمصالح الأمريكية الطاقوية، بعد الموقف السعودي الأخير، الرافض للإملاءات الأمريكية بخصوص سياسات الطاقة.

كذلك هنالك فرضية أن إدارة بايدن تفضل التعامل مع حكومة "الإطار التنسيقي الشيعي" برغم قربها من إيران، على باقي البدائل السياسية في العراق. لاسيما أن البديل الذي كان مطروحاً قبل تشكيل الحكومة العراقية

ازدادت أهمية العراق بالنسبة للمصالح الأمريكية الطاقوية، بعد الموقف السعودي الأخير الرافض للإملاءات الأمريكية بخصوص سياسات الطاقة.

الحالية، وقبل انسحاب "التيار الصدري" من العملية السياسية، هو مشروع تشكيل حكومة "أغلبية سياسية وطنية" في العراق، الذي طالب به السيد مقتدى الصدر. من المؤكد ان الأمريكان يفضلون براغماتية حكومة الإطار، على الراديكالية "المتوقعة" لحكومة يقودها التيار، لعدة أسباب؛ فالتيار الصدري له سجل تاريخي لا يمكن أغفاله في مناهضة الوجود والمصالح الأمريكية في العراق، عسكرياً وسياسياً، ولم يستطيع الأمريكان تحقيق اختراق "مهم" لتبادل الثقة مع مقتدى الصدر، أو بناء جسور تواصل وتفاهم معه. في الوقت الذي نجد فيه الأمريكان، وبايدن على وجه الخصوص، لديهم فرصة أكبر للتفاهم، والاتفاق، مع كثير من الزعامات السياسية للإطار التنسيقي الشيعي، الذين تربطه معهم علاقات قديمة، قابلة للتجدد باستمرار. الأمريكان يعلمون جيداً أن تلك الزعامات لديها قابلية لإبداء مرونة عند التعامل، أكثر من الصدريين. يقيناً إدارة بايدن أيضاً تمتلك قدر كبير من المرونة السياسية، لإقناع نفسها، أو خداع نفسها، بأن الهجمات السابقة ضد المواقع الأمريكية في العراق، التي كانت تشنها أطراف تشارك حالياً في حكومة الإطار التنسيقي الشيعي، ما هي إلا مخططات إيرانية مرحلية، لم تكن الزعامات السياسية للإطار في ذلك الوقت تمتلك القدرة على منعها، أو عدم التماهي معها. وأن بالإمكان عدم تكرار تلك المرحلة، من خلال التفاهم (الذي يجري حالياً) مع حكومة الإطار التنسيقي الشيعي.

الفرضية أعلاه، مدعومة بفرضية أخرى، مفادها أن هنالك حالياً شبه تفاهم أمريكي-إيراني على تهدئة الساحة العراقية، من خلال مساهمة الولايات المتحدة في خلق ظروف تدعم استقرار حكومة الإطار التنسيقي الشيعي، مقابل مساهمة إيران في لجم الفصائل المسلحة المرتبطة بها، ومنعها من استهداف المصالح الأمريكية في العراق. وأن يكون هذا التفاهم الأمريكي-الإيراني في الساحة العراقية، أرضية لتفاهم أكبر بين الطرفين حول قضية الملف النووي الإيراني، وجميع القضايا الأخرى العالقة بين الولايات المتحدة وإيران، بالطبع مع إعطاء دوراً "تنسيقياً" للحكومة العراقية الحالية في هذه التفاهمات. بايدن بارع في التفاوض مع الإيرانيين وعقد الاتفاقات معهم، بخاصة إذا ما استرجع مهاراته السابقة خلال فترة رئاسة أوباما.

هنالك فرضية أخرى لتحليل السياسات الأمريكية الحالية في العراق، تعد أكثر جرأة، وهي أن هنالك أطراف عراقية في تحالف "الإطار التنسيقي الشيعي" تفكر بالانعتاق من الهيمنة الإيرانية، وتخطط للقفز من ظهر "الحصان" الإيراني الذي بدا عليه التعب والانهاك واحتمال الخسارة، إلى ظهر الحصان الأمريكي الذي ما زال قوياً. وأن إدارة بايدن التقطت تلك الإشارات، وتعمل على تشجيعها حالياً. بل أن هذه الفرضية تذهب إلى أن إدارة بايدن تسعى حالياً لـ«ترويض" الفصائل المسلحة العراقية المرتبطة بايران، ومحاولة بناء جسور للعلاقات بين واشنطن وبعض تلك الفصائل، وربما سنشهد وعوداً أمريكية لبعض قادة تلك الفصائل بشطبهم من قوائم العقوبات الأمريكية التي أدرجوا فيها خلال عهد ترامب، مثلما فعل بايدن مع الحوثيين، وذلك ضمن استراتيجية أمريكية تهدف إلى عزل بعض تلك الفصائل عن إيران، أو استخدامها كورقة ضغط وتهديد لبعض دول المنطقة، التي قد تتمرد ضد المصالح الأمريكية، أو تستطف مع منافسي الولايات المتحدة، روسيا والصين، مثل دول الخليج أو تركيا. واشنطن لها سابقة

في ذلك، على سبيل المثال الولايات المتحدة رسمياً تصنف حزب العمال الكردستاني PKK بأنه منظمة إرهابية، ولكنها منذ عقود تقوم بدعم PKK والمنظمات المسلحة المنبثقة منها، مالياً وعسكرياً، لمناكفة تركيا والضغط عليها، في الوقت الذي يفترض أن تركيا والولايات المتحدة حلفاء في الناتو. الأمريكان ليست لديهم مشكلة في عقد اتفاقات وتفاهمات مع الفصائل المسلحة وأذرع إيران في العراق، فهي خلال سنوات احتلالها العسكري المباشر للعراق عقدت صفقات مختلفة مع ميليشيات مرتبطة بإيران. الولايات المتحدة حالياً تعد من أكبر الشركاء التجاريين لفيتنام، ذلك البلد الذي يحكمه نظام قاتله الأمريكان لعشرات السنين، كذلك الأمريكان منذ سنين وهم يعقدون اتفاقات مع طالبان، ومع الحوثيين الذين يرفعون شعار "الموت لأمريكا".

بقت هنالك فرضية استشعار الولايات المتحدة باحتمال قيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، بسبب التطورات الخطيرة الأخيرة في النشاط النووي الإيراني، وأن الولايات المتحدة تحاول حالياً من خلال دبلوماسيتها "الناعمة" مع حكومة الإطار التنسيقي، إرسال رسائل أمريكية جادة لجميع الأطراف العراقية المؤثرة، بضرورة "تحييد" الساحة العراقية، عن هذا الصراع المحتمل، وأن حماية أمن إسرائيل تمثل أولوية لإدارة بايدن، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تتساهل فيها، وأن مشاركة أي طرف عراقي في هذه المواجهة ستكون له عواقب وخيمة. ذكر الكثير من المراقبين بأن زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في 4 آذار/ مارس الحالي جاءت ضمن هذا السياق.

هنا سيبرز سؤال مهم أمامنا: ما هي الفرضية الأكثر ترجيحاً التي يمكننا الاسترشاد بها لتحديد الإستراتيجية السياسية لإدارة بايدن تجاه العراق؟ وحتى نختصر الإجابة، ومن وحي التوجهات المعلومة لإدارة بايدن، وعلى ضوء تجارب الإدارات الأمريكية الديمقراطية السابقة بعامة، وتجارب وأدوار بايدن في السياسة الأمريكية بخاصة، يمكننا القول بأن كل الفرضيات السابقة قابلة للتطبيق، مجتمعةً في نفس الوقت، أو احداهما لكل مرحلة معينة، كأجزاء تكمل بعضها البعض، في المشهد الكلي للوحة السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق.

مبنى البيت الأبيض، مقر الرئاسة الأمريكية في العاصمة واشنطن.

الإطار النظري لمعالم سياسة بايدن تجاه العراق

أصدرت إدارة بايدن وثيقة "التوجيه المرحلي لإستراتيجية الأمن القومي Interim National Security Strategic Guidance" في آذار/ مارس 2021, التي احتوت على 23 صفحة، وتضمنت مقدمة ومحورين رئيسين وخاتمة، المحورين الرئيسين هما: المشهد الأمني العالمي، وأولويات الأمن القومي لدى ادارة بايدن[2].

في العادة تعلن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لمواطنيها وللعالم من خلال هكذا وثائق الإطار العام للسياسة الخارجية التي ستتبعها. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة تحتوي على خطابات رسمية للإدارة، وبالتالي هي لا تعكس بالكامل ما يحدث في مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، التي تتم معظمها خلف أبواب مغلقة، إلا أنها نوعا ما توفر بيانات مهمة في سياق تصورات الإدارات الأمريكية حول التهديدات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي ستتبعها لمواجهة ذلك. لذلك يمكننا من خلال تسليط الأضواء على بعض المقتطفات من هذه الوثيقة، أن نتعرف على معالم توجهات إدارة بايدن نحو العراق، بوصف أن هذا البلد أصبح الساحة الرئيسة للمواجهة الأمريكية-الايرانية في الشرق الأوسط.

ورد في الصفحة 11 من هذه الوثيقة جمل مثل " سنعمل مع شركائنا الإقليميين لردع العدوان الإيراني والتهديدات للسيادة والسلامة الإقليمية"، و " لكننا لا نعتقد أن القوة العسكرية هي الرد على تحديات المنطقة"، و " يتمثل هدفنا في تهدئة التوترات الإقليمية وخلق مساحة للناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط لتحقيق تطلعاتهم"، وفي الصفحة 13 وردت جملة " سنواصل الدبلوماسية القائمة على المبادئ لمعالجة البرنامج النووي الإيراني وأنشطته الأخرى المزعزعة للاستقرار"، وفي الصفحة 14 وردت جمل "سوف نتخذ خيارات ذكية ومنضبطة فيما يتعلق بدفاعنا القومي والاستخدام المسؤول لجيشنا، مع الارتقاء بالدبلوماسية كأداة لنا كملاذ أول"، و "استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول. يجب أن تكون الدبلوماسية والتنمية وفن الحكم الاقتصادي هي الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية

[2] President Joseph R. Biden, Jr., "RENEWING AMERICA'S ADVANTAGES: Interim National Security Strategic Guidance", WHITHOUSE.GOV, Washington, March 2021. < https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>

الأمريكية"، وفي صفحة 15 ورد " لا ينبغي للولايات المتحدة أن تخوض- حروباً أبدية-، ولن تخوض مستقبلاً مثل هذه الحروب التي كلفت آلاف الأرواح وتريليونات الدولارات".

وبخصوص قضايا الشرق الأوسط التي تؤثر، وتتأثر، بالشأن العراقي، أشار بايدن في الصفحة 11 من هذه الوثيقة إلى أن "في الشرق الأوسط، سنحافظ على التزامنا الصارم بأمن إسرائيل"، و "لن نعطي شركائنا في الشرق الأوسط شيكًا على بياض لمتابعة سياسات تتعارض مع المصالح والقيم الأمريكية. لهذا السبب سحبنا دعم الولايات المتحدة للعمليات العسكرية الهجومية في اليمن (بالطبع يقصد العمليات العسكرية التي تنفذها السعودية في اليمن)، ودعمنا جهود الأمم المتحدة لإنهاء الحرب".

من جانب آخر، ورد في مواضع عديدة من هذه الوثيقة، تصميم إدارة بايدن على مواجهة مساعي الصين وروسيا، للإضرار بمصالح الولايات المتحدة في العالم بعامة، وفي الشرق الأوسط بخاصة، بالرغم من أن هذه الوثيقة قد صدرت قبل اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية.

بعد تلك الحرب، أصدرت إدارة بايدن في تشرين الأول/ أكتوبر2022 وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي National Security Strategy "[3]، والتي كانت أكثر تفصيلًا من الوثيقة السابقة، وكتبت بوحي وهواجس الحرب في أوكرانيا، حيث تم التأكيد في هذه الوثيقة عدة مرات على ضرورة "كسب المنافسة مع الصين" و«كبح جماح روسيا". ففي الصفحة 23 من هذه الوثيقة ورد: " الاصطفاف بين الصين وروسيا يتزايد بمرور الوقت، ولكن التحديات التي يفرضها كل طرف منهم على المصالح الأمريكية تتميز عن الأخر، لذلك سوف نعطي الأولوية للحفاظ على ميزة تنافسية دائمة على الصين، ونستمر بتقييد روسيا التي لا تزال شديدة الخطورة. الصين هي المنافس الوحيد للولايات المتحدة الذي لديه النية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وبنفس الوقت لديه القدرة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للقيام بذلك".

تضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للرئيس بايدن، انتقاداً واضحاً للسياسات الأمريكية السابقة في الشرق الأوسط، وان إدارة بايدن ستتجنب مستقبلاً الأعمال العسكرية الكبيرة النطاق في هذه المنطقة، أو سياسات تغيير الأنظمة الحاكمة. حيث ورد في الصفحة 42 من هذه الوثيقة: "على مدى العقدين الماضيين، ركزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الغالب على التهديدات الناشئة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد أخفقنا في كثير من الأحيان بالاعتماد على سياسات تتمحور حول دور الجيش الأمريكي، تلك السياسات كانت مدعومة بإيمان غير واقعي بالقوة العسكرية، وبضرورة تغيير الأنظمة الحاكمة لتحقيق نتائج مستدامة في المنطقة... لقد حان الوقت لتجنب التصاميم الكبرى لصالح المزيد من الخطوات العملية، التي يمكنها تعزيز المصالح الأمريكية وتساعد الشركاء الإقليميين على إرساء الأساس لمزيد من الاستقرار والازدهار والفرص لشعوب الشرق الأوسط وللشعب الأمريكي. وضعت الولايات المتحدة إطارًا جديدًا لسياساتها في المنطقة بناءً على الميزة النسبية لأمريكا التي لا مثيل لها في بناء الشراكات والائتلافات والتحالفات، لتعزيز الردع، مع استخدام الدبلوماسية لتهدئة التوترات، والحد من مخاطر الصراعات، ووضع أساس طويل الأمد للاستقرار".

[3] President Joseph R. Biden, Jr., " NATIONAL SECURITY STRATEGY ", WHITHOUSE.GOV, Washington, October 2022. < https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2022/10/Biden-Harris-Administrations-National-Security-Strategy-10.2022.pdf>

موقع العراق في عالم ما بعد الحرب الروسية-الأوكرانية

حقل "نهران عمر" النفطي في محافظة البصرة جنوبي العراق.

أصبح واضحاً للجميع بأن الحرب الروسية- الأوكرانية التي اندلعت في شباط/ فبراير 2022، أصبحت حرباً عالمية حقيقية، ثلاث من القوى العالمية منخرطة في هذه الحرب (الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا)، والقوى الرابعة (الصين) تراقب مجريات هذه الحرب ومخرجاتها، باستعداد عالٍ للتوثب والمشاركة فيها في أي لحظة تراها مناسبة لحماية المصالح الصينية، ولترسيخ مكانة الصين في النظام الدولي.

منذ اليوم الأول لاندلاع هذه الحرب، حدثت تغييرات جوهرية في مسارات العلاقات الدولية والإقليمية، وهذه التغييرات مستمرة بالتفاعل، وهي لا شك هي جزء من مخاض ولادة نظام عالمي جديد، يختلف عما كان قبل الحرب في أوكرانيا. روسيا والصين تسعيان بوضوح لإلغاء نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية العالمية، التي تكرست بعد نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينات القرن الماضي، واستبداله بنظام عالمي متعدد الأقطاب. الصين وروسيا تريان حالياً بأنهما مؤهلتان لمشاركة الولايات المتحدة كأقطاب عالمية في تنافس الزعامة العالمية. تداعيات الحرب في أوكرانيا اختلفت عن سابقاتها من الصراعات العالمية، حيث كان من أهم انعكاسات هذه الحرب، مخاطرها على أمن الطاقة، والأمن الغذائي.

زعامة الولايات المتحدة العالمية كانت ترتكز على نفوذها وتأثيرها في ثلاث مناطق، جنوب شرق آسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، منذ عقود والولايات المتحدة تجسد هيمنتها عليه، من خلال تحكمها بسياسات الطاقة للدول المنتجة للنفط في المنطقة، وفي مقدمتها المنتج الأكبر المملكة العربية السعودية، ومن خلال منع منافسيها العالميين من التغلغل في هذه المنطقة. ولكن الأمور اختلفت بعد الحرب الأوكرانية، واختلفت طبيعة العلاقات الأمريكية-السعودية، بل اختلفت طبيعة علاقات الولايات المتحدة بكل دول الخليج العربي، كذلك بتنا نشهد شراكات وأطر تعاون متقدمة بين دول الخليج والصين وروسيا، في المجالات السياسية والاقتصادية، بل وحتى الدفاعية.

لذلك كانت الحرب في أوكرانيا، هي اللحظة التاريخية التي استعاد العراق فيها موقعه المتميز في خارطة المصالح الأمريكية في المنطقة، من خلال إمكاناته من موارد الطاقة،

ومن خلال أهليته للعب دور البديل ليكون نقطة الارتكاز الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بحالة استمرار تراجع العلاقات الأمريكية-الخليجية. وفي نفس سياق الخصائص الجيوإستراتيجية لموقع العراق، فانه إضافة إلى عامل النفوذ الإيراني في العراق، فأن العراق مجاور لإيران، وإيران أصبحت طرفاً غير مباشراً في الحرب في أوكرانيا، من خلال تقديمها الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لروسيا في هذه الحرب، وبالتالي فأن الولايات المتحدة يهمها المحافظة على نفوذ وتأثير في الساحة العراقية، لمواجهة إيران، أو على الأقل مراقبتها، ضمن إطار الصراع العالمي للحرب الأوكرانية، بالإضافة إلى القضايا السابقة العالقة بين الطرفين، مثل الملف النووي الإيراني.

الحرب في أوكرانيا، هي اللحظة التاريخية التي استعاد العراق فيها موقعه المتميز في خارطة المصالح الأمريكية في المنطقة، من خلال إمكاناته من موارد الطاقة، ومن خلال أهليته للعب دور البديل ليكون نقطة الارتكاز الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

مظاهرات بالقرب من مبنى البنك المركزي العراقي ببغداد، في كانون الثاني/ يناير 2023، احتجاجاً على تدني سعر الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

ماذا تبقى من النفوذ الأمريكي في العراق؟

من الجانب العسكري، العدد الرسمي لما تبقى من القوات الأمريكية في العراق، والمعلن عنه من الادارة الأمريكية هو بحدود 2500-3000 جندي، بخاصة بعد قرار الرئيس السابق ترامب بخفض الوجود العسكري الأمريكي في العراق. هؤلاء الجنود الأمريكان يتوزعون بشكل رئيس في قاعدة "عين الأسد" الجوية، التي تقع في محافظة الأنبار غربي العراق وعلى بعد 180 كم عن العاصمة بغداد. وقاعدة "حرير" الجوية، التي تقع على بعد 75 كم عن شرق مركز مدينة أربيل في إقليم كردستان شمال العراق. انخفضت فعاليات هذه القوات ودورياتها الاستطلاعية البرية وطلعاتها الجوية إلى الحد الأدنى في الوقت الحاضر. فضلاً عن وجود اتفاقيات طويلة الأمد للتعاون والتدريب والتسليح, بين الجيش الأمريكي والجيش العراقي.

باعتقادنا النفوذ الأمريكي الأقوى المتبقي في العراق, هو الحصانة الأمريكية على الأموال العراقية. فبموجب قرار مجلس الأمن 1483 في أيار/ مايس 2003، الذي حدد مسؤوليات والتزامات الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه العراق بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال، فإن إيرادات وزارة المالية العراقية من مبيعات النفط الخام والغاز والمشتقات المصدرة والأموال الأخرى، يجب أن تودع في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، في حساب كان يسمى "صندوق التنمية للعراق DFI Development Fund for Iraq"، ثم استبدلت تسميته فيما بعد إلى "حساب العراق 2"، وهو حساب ممسوك من البنك المركزي العراقي نيابة عن الدولة العراقية. الهدف من هذا الإجراء هو استقطاع 5% منها لدفع تعويضات للكويت عن الاجتياح العراقي في 1990, فضلاً عن تعويض باقي البلدان والشركات والأفراد الذين يدعون بأنهم تضرروا نتيجة تلك الحرب, وفي الوقت نفسه تبقى مجمل أموال الحكومة العراقية عن مبيعات النفط تحت حماية الأمم المتحدة, وتحت حماية الحكومة الأمريكية, التي بدأت منذ احتلالها للعراق في 2003 بإصدار أمراً رئاسياً Executive Order يجدد سنوياً، لوضع حصانتها على الأموال العراقية في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ما تبقى من أموال الحكومة العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي بعد استقطاع التعويضات، تبتاع به وزارة المالية العراقية "الدينار العراقي" من البنك المركزي العراقي لتمويل الموازنة العامة، حيث تقوم وزارة المالية العراقية بتحويل المبالغ المقابلة (بالدولار الأمريكي) من "حساب العراق 2" إلى حساب آخر

يعود لها في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أسمه "حساب العراق 1"[4].

في شباط/ فبراير 2022 أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بغلق ملف قضية التعويضات المالية التي كان العراق يدفعها للكويت جراء ذلك الاجتياح, بعد قيام العراق بدفع كامل تلك التعويضات, التي وصلت إلى 52.4 مليار دولار. ولكن الحكومة الأمريكية استمرت بتجديد حصانتها على الأموال العراقية المودعة في بنوكها الفيدرالية, بناء على طلب تقدمت به حكومة الكاظمي لإدارة بايدن, لأن الحصانة الأمريكية على الأموال العراقية حمت الأموال العراقية من دعاوي التعويضات عن حرب الكويت, التي صدرت من جهات عدة, دول وشركات وأفراد, وهي بالآلاف منذ تسعينات القرن الماضي, ولولا هذه الحصانة الأمريكية, لأصبحت أموال الحكومة العراقية نهباً لتلك الجهات. عندما توترت العلاقات الأمريكية-العراقية بعد مقتل سليماني في مطلع 2020، هدد الرئيس السابق ترامب بإلغاء الحصانة الأمريكية على الأموال العراقية.

في نفس هذا البعد "المالي" للعلاقات الأمريكية-العراقية، هنالك عنصر آخر للنفوذ الأمريكي في العراق، بدأت تفاعلاته في الأشهر الأخيرة، يتمثل بنظام "المنصة الإلكترونية"، الذي فرضت الولايات المتحدة تطبيقه مؤخراً على تحويلات البنك المركزي العراقي من عملة "الدولار الأمريكي".

البنك المركزي العراقي يقوم منذ سنوات ببيع مئات الملايين من الدولارات، إلى المصارف الأهلية (الخاصة) وشركات الصيرفة، عن طريق "مزاد العملة" اليومي، من أجل الحصول على عملة "الدينار العراقي"، ومن ثم بيعها لوزارة المالية العراقية، لتمويل موازناتها، وقد تم توضيح هذه العملية في الفقرة السابقة من المقالة. وحتى تستطيع تلك المصارف الأهلية وشركات الصيرفة الحصول على كمية الدولار الذي تحتاجه من مزاد العملة، يطلب منها البنك المركزي إبراز أوراق رسمية لصفقات استيراد تجارية لزبائن تلك المصارف وشركات الصيرفة، تتطلب تمويلاً بالدولار الأمريكي، معادلاً لكمية الدولار التي تريد شرائه من البنك المركزي، وبعد ذلك يقوم البنك المركزي بتحويل مبيعاته من الدولار في مزاد العملة، إلى حسابات تلك المصارف الأهلية وشركات الصيرفة.

هنالك أكثر من 42 مصرف أهلي وشركة صيرفة عراقية تشارك في مزاد العملة، ومن المعروف أن معظم الجهات والشخصيات المتنفذة في العراق، باتت تمتلك مصارف أهلية وشركات صيرفة، بضمنها القوى السياسية-المسلحة القريبة من إيران، هذا الأمر دفع الأمريكان للتشكيك بعملية مزاد العملة، واتهموا جهات موالية لإيران باستغلال هذه العملية بتقديم عقود صفقات استيراد "وهمية"، أو هنالك تضخيم في قيمتها المالية، لتسريب مئات الملايين من الدولار الأمريكي إلى إيران، التي تعاني صعوبة في الحصول على العملة الصعبة بسبب العقوبات المفروضة عليها. انطلاقاً من هذه الشكوك والاتهامات، فرضت الولايات المتحدة في العام الماضي2022 عقوبات على 5 مصارف أهلية عراقية، ما أدى إلى حرمانها من المشاركة في مزاد العملة للبنك المركزي العراقي.

ومن ثم فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على البنك المركزي العراقي قبل

هنالك عنصر آخر للنفوذ الأمريكي في العراق، بدأت تفاعلاته في الأشهر الأخيرة، يتمثل بنظام "المنصة الإلكترونية"، الذي فرضت الولايات المتحدة تطبيقه مؤخراً على تحويلات البنك المركزي العراقي من عملة "الدولار الأمريكي".

[4] "أين تودع إيرادات النفط العراقي؟ مستشار السوداني يجيب"، مقال منشور في موقع وكالة "الاقتصاد نيوز"، 01/01/2023، على الرابط: https://economy-news.net/content.php?id=31636

حوالي شهرين، أن تتم كل تحويلاته من الدولار الأمريكي عبر نظام المنصة الإلكترونية. بحسب تصريح البنك المركزي العراقي فأن هذا النظام الجديد يتطلب تقديم معلومات عن الزبائن طالبي التحويل، والجهات المستفيدة، والمصارف المراسلة، ومضامين صفقات الاستيراد التي تتطلب تمويل بالدولار الأمريكي[5]. هذه المنصة تعمل تحت مراقبة وسيطرة مكتب "مراقبة الأصول الأجنبيةOffice of Foreign Assets Control"، وهو وكالة استخبارات مالية وتنفيذ قانون تابعة لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة. يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبيةOFAC بإدارة وإنفاذ العقوبات الاقتصادية والتجارية بناءً على السياسة الخارجية الأمريكية وأهداف الأمن القومي للولايات المتحدة، ضد الدول والكيانات الأجنبية المستهدفة والإرهابيين ومهربي المخدرات الدوليين، وضد المتورطين في الأنشطة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الأخرى للأمن القومي الأمريكي، أو للسياسة الخارجية الأمريكية، أو للاقتصاد الأمريكي[6].

بعد تطبيق نظام المنصة الإلكترونية، حدث ارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي في الأسواق المحلية في العراق. بعض المراقبين يعزون سبب ذلك إلى صعوبات، أصبحت تواجهها الجهات التي كانت تخترق مزاد العملة للحصول على الدولار الأمريكي من البنك المركزي العراقي، مما اضطر تلك الجهات إلى اللجوء إلى شراءه من الصيرفات المحلية، فزاد الطلب على الدولار الأمريكي في السوق المحلي للعملة في العراق، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي في أسواق الصيرفة العراقية الأهلية.

[5] "تصريح صحفي للمكتب الإعلامي للبنك المركزي العراقي"، الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، 15/12/2022، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/2175

[6] "Office of Foreign Assets Control - Sanctions Programs and Information", U.S. DEPARTMENT OF THE TREASURY, <https://home.treasury.gov/policy-issues/office-of-foreign-assets-control-sanctions-programs-and-information>

حكومة "الإطار التنسيقي" تجيد التعامل مع الأمريكان لحد الآن

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يلتقي الزعيم الكردي مسعود البارازاني خلال زيارته لأربيل في آذار/ مارس 2023.

كان ترشيح محمد شياع السوداني لمنصب رئيس الوزراء، الخطوة الأولى الصحيحة لتحالف الإطار التنسيقي الشيعي، باتجاه تصويب العلاقات الأمريكية-العراقية. فمن المعروف ان عملية اختيار شخصية رئيس الوزراء في العراق بعد 2003، هي عبارة عن نتاج تفاعلات لعدة عوامل، خارجية وداخلية، أهمها: المواقف الأمريكية والإيرانية من الشخصية المرشحة، والتسويات السياسية الداخلية، ورأي المرجعية الدينية الشيعية العليا في النجف، والرأي العام العراقي. ضمن معايير هذه العوامل، لم يكن تحالف الإطار التنسيقي يمتلك شخصية يمكنها أن تحظى بمقبولية، أفضل من السوداني، فالرجل يمتلك شخصية متوازنة، وسيرة سياسية ومهنية معتدلة، ومستوى من النزاهة، قل نظيرها داخل قوى الإطار التنسيقي.

من يتابع الخطوات والقرارات التي اتخذتها حكومة السوداني، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عمرها، سواء ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية، أو الداخلية، يلاحظ أن هنالك تخطيط جيد لهذه السياسات، وأن هذه الحكومة قادرة على جس قضايا البلد المهمة والحيوية، وترتيب أولوياتها. في نفس السياق، فأن هذه الحكومة (لحد الآن) نجحت في تجنب استثارة الأمريكان، والتماهي مع دبلوماسيتهم "الناعمة" الحالية في العراق، من خلال تبنيها لخطاب سياسي ودي غير متشنج تجاه الولايات المتحدة من جهة، ومن خلال قيام هذه الحكومة بخطوات سياسية، داخلية وخارجية، تعلم بأن الأمريكان يرغبون بها ويشجعونها، بغض النظر عن نتائج تلك الإجراءات، أو مديات انجازها. من أهم الخطوات التي قامت بها حكومة السوداني على الصعيد الداخلي:

1-التركيز على جهود مكافحة الفساد, وتبني خطاب سياسي وإعلامي جدي حول هذه القضية.

2- اتخاذ قرارات لدعم شريحة الشباب والطبقات الفقيرة, تجنباً لاندلاع احتجاجات شعبية أخرى على غرار احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 2019. من أهم هذه القرارات, قرار تحويل المتعاقدين الوقتيين مع بعض مؤسسات الدولة إلى موظفين دائميين, وقرار تعيين حملة الشهادات العليا.

3-ابداء الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، مثل التعاقدات الجديدة في مجال الكهرباء مع شركتي

الديناميات الجديدة في العلاقات الإيرانية-العربية، ستساهم حتماً في تخفيف الضغوط الأمريكية على حكومة الإطار التنسيقي، فيما يتعلق بطبيعة علاقات الحكومة العراقية الحالية بإيران، أو ما يتعلق بالشكاوى الأمريكية من النفوذ الإيراني في العراق.

سيمنز الألمانية وجنرال الكتريك الأمريكية، ومشروع ميناء الفاو الكبير، مشروع القناة الجافة.

4- العمل على خفض حدة التوترات السياسية في البلد، وبخاصة تجنب إستثارة التيار الصدري وجمهوره. في هذا السياق، نجد أن السوداني قد أبقى "حميد الغزي" الذي ينتمي للتيار الصدري، بمنصبه السابق الذي كان يشغله في حكومة الكاظمي، أميناً عاماً لمجلس الوزراء. كذلك أصدر السوداني في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2022 قرار ببناء 90000 وحدة سكنية جديدة، وانشاء مدينة طبية متكاملة، في "مدينة الصدر" ببغداد، فضلاً عن تحسين حالة الطرق والجسور والمتنزهات في هذه المدينة. مدينة الصدر تحتوي الكتلة البشرية الأكبر من جماهير التيار الصدري.

5- تلطيف الأجواء السياسية مع إقليم كردستان وتثبيت حصة "مقبولة" لهم في الموازنة الاتحادية.

6- ضبط حركة الفصائل المسلحة إلى أقصى حد ممكن.

أما على المستوى الخارجي، فأن أهم الخطوات التي قامت بها حكومة السوداني هي: تكثيف اللقاءات والحوارات مع الأمريكان، إدامة التواصل مع البلدان العربية المحيطة بالعراق وتبادل الزيارات الرسمية معهم، الانفتاح السياسي والاقتصادي على بعض البلدان الأوروبية.

جزء كبير من السياسات الخارجية والداخلية للحكومة الحالية، كانت حكومة مصطفى الكاظمي السابقة قد شرعت بها، وقطعت أشواطاً بها، وخاصة مسألة تحسين العلاقات الأمريكية -العراقية، ولكن حكومة الكاظمي لم تكن تمتلك مقومات انجاح تلك السياسات، أو انجازها بالكامل، لعدم امتلاك الكاظمي لحزب سياسي قوي، أو فصيل مسلح يدعم مواقفه السياسية أمام منافسيه وخصومه، وربما لهذا السبب أيضاً لم تكن هنالك جدية أمريكية في احداث تطور حقيقي في علاقاتهم وسياساتهم مع العراق. ومن جهة أخرى، فأن قوى الإطار التنسيقي عندما كانت خارج السلطة في عهد الكاظمي، كانت هي نفسها تضع العراقيل أمام تنفيذ حكومة الكاظمي لهذه السياسات، التي بدأت هي الآن بتنفيذها. باعتقادنا أن السبب الرئيس في هذه المفارقة، أن قوى الإطار التنسيقي كانت تريد أن ينسب لها أي انجازات فعلية، أو إصلاحات حقيقية، تترك أثراً ملموساً وتحدث تغييرات ايجابية، في أوضاع العراق الداخلية، أو في طبيعة علاقات هذا البلد الخارجية، وفي مقدمتها تحسين العلاقات الأمريكية-العراقية.

السجال السياسي الذي كان ما بين حكومة الكاظمي وقوى الإطار التنسيقي، مشابه لطبيعة العلاقة بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ في إيران، خلال سنوات حكم الرئيس الاصلاحي حسن روحاني 2013-2021. فقد كانت هياكل التيار المحافظ الايراني السياسية (الدائرة السياسية المحيطة بالمرشد الأعلى) والعسكرية (الحرس الثوري الإيراني) تضع العراقيل أمام مساعي حكومة روحاني لحل مشاكل إيران مع الولايات المتحدة والغرب، وعلى رأسها أزمة الملف النووي الإيراني. ولكن عندما أصبح المحافظين في السلطة، في عهد الرئيس إبراهيم رئيسي، أصبحوا أكثر حماساً وتصميماً من الاصلاحيين، لحل هذه المشاكل.

من حسن حظ حكومة السوداني، ان التوجهات السائدة حالياً في المنطقة، تميل الى خفض التوترات بين إيران وجيرانها من العرب، فقد شهدنا في العاشر من آذار/

مارس الحالي اتفاق تطبيع العلاقات الإيرانية-السعودية برعاية الصين. وبعدما مثل الجنرال علي شمخاني الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني بلاده في توقيع هذه الاتفاقية، قام بزيارة الإمارات في يوم 16 آذار/ مارس. شمخاني صرح بعد لقاءه بطحنون بن زايد مستشار الأمن الوطني الإماراتي بأن "التعاون والتقارب في منطقة الخليج يجب أن يحل محل الخلاف والعداء" وان "إيران تسعى حالياً من أجل التغلب على التحديات القائمة بخصوص علاقاتها مع دول المنطقة، التي لا يصب استمرارها في مصلحة أي دولة في المنطقة وينبغي استبدال العداء والتباعد بالتعاون والتقارب" وان "وجود خلافات وانعدام ثقة بين دول المنطقة الإستراتيجية للخليج يشكل عقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية للمنطقة وطمع الأعداء من خارج المنطقة". من المؤكد ان هذه التصريحات (لو) التزمت بها إيران ستكون خارطة طريق مثالية لحل أزمات المنطقة.

هذه الديناميات الجديدة في العلاقات الإيرانية-العربية، ستساهم حتماً في تخفيف الضغوط الأمريكية على حكومة الإطار التنسيقي، فيما يتعلق بطبيعة علاقات الحكومة العراقية الحالية بإيران، أو ما يتعلق بالشكاوى الأمريكية من النفوذ الإيراني في العراق.

في الواقع، برغم الخطاب الأمريكي المتكرر حول التنديد بنشاطات إيران التي تعبث بإستقرار وأمن المنطقة، إلا ان الهواجس الأمريكية من سياسات إيران، تختلف عن هواجس الدول العربية المجاورة لإيران. القلق الرئيس للولايات المتحدة وإسرائيل هو الملف النووي الإيراني، بينما قلق جيران إيران من العرب يتضمن الملف النووي الإيراني، وملف الصواريخ الباليستية الإيرانية، وملف الميليشيات المدعومة من إيران. هذه المعطيات ستوفر مرونة كبيرة لحكومة الإطار التنسيقي خلال تعاملها مع إدارة بايدن.

من جهة أخرى، ومن خلال وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" لإدارة بايدن، التي أشرنا لها في الفقرات السابقة من المقال، نجد اختفاء شغف الأمريكان بشعارات مثل "نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط" و "مكافحة فساد الأنظمة" و "تغيير الأنظمة الحاكمة نصرة لشعوبها" و«حقوق الانسان"، وإعطاء أولوية في السياسة الأمريكية لشعارات مثل "أمريكا أولاً"، "الحوار والتفاهم مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة من اجل المصالح الأمريكية" و«التعاون مع حكومات المنطقة".

مبنى وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن العاصمة.

خاتمة

من خلال مراجعتنا لأهم المعالم النظرية والعملية لسياسات إدارة بايدن تجاه شؤون العراق، يمكننا الاستنتاج بأن النهج العام لسياسة بايدن تجاه العراق يرتكز على العناصر الرئيسة الآتية:

1 استعادة زخم وفاعلية العمل الدبلوماسي الأمريكي في العاصمة بغداد.

2 تَقَبّل واقع ان الحكومة العراقية الحالية، هي حكومة الإطار التنسيقي الشيعي المدعوم من إيران، وعلى الولايات المتحدة أن تعمل مع الحكومة العراقية ضمن إطار هذا الواقع، للحفاظ على مصالحها في العراق.

3 تهدئة الساحة العراقية، واستبعاد الخيار العسكري لمواجهة إيران وأذرعها، وإبقاء المواجهة بينهما في مستوى ما دون الصراع المباشر، لضمان تدفق النفط العراقي لسوق الطاقة العالمي، وبالتالي ضمان عدم ارتفاع أسعار النفط، والتعويض عن الخيارات العسكرية بخيار الضغط الدبلوماسي، والإجراءات الاقتصادية التي تضيق الخناق على إيران ووكلائها في العراق، وتحد من اختراقهما للإقتصاد العراقي.

4 مكافحة أي مساعي من الصين وروسيا لزيادة نفوذهما في العراق.

5 ترويض الفصائل المسلحة المرتبطة بايران، ومحاولة بناء جسور للعلاقات بين واشنطن وبعض تلك الفصائل، من أجل عزل بعضها عن الأجندات الإيرانية في المنطقة، وكسبها للأجندات الأمريكية.

www.orsam.org.tr | orsamorgtr